(المحاضرة الرابعة كلية العلوم التطبيقية – هيت في جامعة الانبار)

التدريسي م.م صباح نوري عبد حنتوش – قسم الفيزياء الطبية

حقوق الإنسان

- اهمية حقوق الانسان

تتمثل أهمية حقوق الإنسان في كونها حجر الزاوية للعيش الكريم، حيث تحمي الأفراد من الاضطهاد والتمييز وتضمن لهم المساواة والعدالة، وتمكّنهم من النمو والتعبير عن ذواتهم بحرية. إنها أساس لبناء مجتمعات مستقرة ومزدهرة، وتحفز على السلام من خلال منع النزاعات وتعزيز دور المواطنين في صنع القرار، كما أنها تضمن تطوير الذات وتحقيق تطلعات الإنسان الروحية والمادية.

من أجل الأفراد:

الحماية من الانتهاكات:

توفر حقوق الإنسان حماية للأفراد من السلطة التعسفية والانتهاكات التي قد يتعرضون لها، وتضمن لهم الحق في الحياة والحرية والأمن الشخصي.

العيش بكرامة:

تُمكن حقوق الإنسان كل فرد من العيش بكرامة، مما يعني توفر المتطلبات الأساسية للعيش الكريم، مثل التعليم والعمل والرعاية الصحية.

التطور والنمو:

تتيح الحقوق للأفراد تطوير قدراتهم وصفاتهم البشرية، وتلبي احتياجاتهم الروحية والمادية، مما يعزز من تطورهم الشخصي والعقلي.

من أجل المجتمع:

تحقيق العدالة والمساواة:

تُعد حقوق الإنسان أساساً للعدالة والمساواة بين جميع أفراد المجتمع، وتؤكد على قيمة الإنسان المتأصلة بغض النظر عن عرقه أو دينه أو جنسه أو وضعه المادي.

بناء السلام ومنع النزاعات:

تُساهم حماية وتعزيز حقوق الإنسان في منع نشوب النزاعات، حيث أن إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ضروري لبناء السلام المستدام.

التمكين والمشاركة:

تُمكن حقوق الإنسان المواطنين من المشاركة الفعالة في صنع القرارات التي تؤثر في حياتهم، وتدعم الحكم الديمقراطي وتتيح الفرصة للتعبير عن الآراء بحرية.

من أجل عالم مستقر:

الحفاظ على السلم والأمن:

تؤدي حقوق الإنسان إلى بناء مجتمعات أكثر عدلاً وسلاماً وشمولية، مما يعزز الأمن والاستقرار على مستوى عالمي.

مواجهة التحديات العالمية:

تُساعد حقوق الإنسان في معالجة التحديات العالمية الكبرى، مثل الفساد والأزمات الاقتصادية والبيئية، والتي تُعد في جوهرها انتهاكات لحقوق الإنسان.

همية حقوق الإنسان تكمن في تعزيز وحماية كرامة الإنسان وحريته ومساواته، بغض النظر عن عرقه أو عرقه أو جنسه أو دينه أو وضعه الاجتماعي. حقوق الإنسان هي الحقوق الأساسية التي يحق لكل فرد أن يحصل عليها بموجب كونه إنسانًا. وقد جُلبت هذه الحقوق في مختلف الصكوك القانونية الدولية والإقليمية، وتعد إطارًا حاسمًا لضمان مجتمع عادل وعادل.

تعرف الأمم المتحدة حقوق الإنسان بأنها:

"حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. إن لنا جميعاً الحق في الحصول على حقوقنا الإنسانية على قدم المساواة وبدون تمييز. وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة".

استنادا إلى اتفاقيات وعهود دولية مثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإن تطبيق بنود هذه الاتفاقيات والعمل بها يعنيان حماية واسعة للحقوق، مثل:

الكرامة والاحترام وعدم تعريض أحد للمعاملة المهينة أو اللاإنسانية أو الاعتقال التعسفي أو الإخفاء القسري.

الحريات العامة والفردية، بما في ذلك حرية التعبير والتجمع والدين.

المساواة وعدم التمييز وحظر التمييز بناءً على العرق أو الجنس أو الدين أو أسباب أخرى.

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مثل الحق في التعليم والرعاية الصحية والمعيشة الكريمة.

السلام والأمان وتعزيز وجود المجتمعات السلمية والمستقرة.

التمكين والمشاركة في عمليات صنع القرار، وتوفير إطارًا للمشاركة المدنية والحكم الديمقراطي، بما في ذلك حرية تكوين الأحزاب والجمعيات

في عمان، ورغم توقيع الحكومة لعدد من الاتفاقيات الدولية، مثل العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك اتفاقية حماية جميع الأشخاص

من الاختفاء القسري، إلا أن حالة حقوق الإنسان والحريات الفردية والعامة وكذلك الأمان الشخصي في تدهور دائم. ومثال على هذه الانتهاكات:

– القوانين العمانية تجرم حرية الرأي والتعبير، واعتقل العديد من النشطاء والكتاب والصحفيين بسبب آراء لهم على مواقع التواصل الاجتماعي أو تقارير صحفية.

– اعتقل العديد من النشطاء بطريقة تعسفية أو بالإخفاء القسري، وعادة إذا تم اعتقال شخص قسريا، فإنه يمنع من التواصل مع ذويه أو ممثله القانوني أو الإفصاح عن مكان اعتقاله. قانون جهاز الأمن الداخلي أعطى للسلطات الأمنية صلاحيات واسعة في الاعتقال التعسفي أو الإخفاء القسري.

– يعتبر إنشاء الأحزاب السياسية أو الجمعيات/المنظمات الحقوقية جريمة في عمان ويُعاقب عليها القانون بالسجن من 3 – 10 سنوات حسب المادة 116 من قانون الجزاء العماني.

بصورة عامة، تشهد الحالة الحقوقية والحريات الفردية في عمان تراجعا حادا منذ 2011، حيث توجد مراقبة شديدة من الأجهزة الأمنية وكذلك المؤسسات الرسية على أي محتوى يتم نشره في الإنترنت ومواقع التواصل الاجتماعي. وهو ما نتج

عنه إلى وجود رقابة ذاتية يمارسها الأفراد على أنفسهم سواء في حساباتهم على مواقع التواصل الاجتماعي، أو في محيط عملهم أو حتى في الالمحيط الاجتماعي العام. وذلك لتجنب المساءلة أو الاعتقال.

أخيراً، تمكن حقوق الإنسان الأفراد من المشاركة الفاعلة في عمليات صنع القرار التي تؤثر في حياتهم. من خلال توفير إطار لمشاركة المواطنين والحكم الديمقراطي، تفتح حقوق الإنسان الفرص أمام الأفراد للمساهمة بنشاط في تشكيل مجتمعاتهم ومجتمعاتهم .التسليم بأهمية مبادئ حقوق الإنسان أمر ضروري لبناء عالم يحترم الكرامة والمساواة والحرية، مما يؤدي في النهاية إلى مجتمعات أكثر عدلاً وسلاماً وشمولية.